مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- ديسمبر ٢٠٢٣

الحديث المردود عند الإمام السخاوي ت ٩٠٢هـ

أ/ سعود نبوت عثمان(*)

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

فإن الله سبحانه وتعالى منَّ علينا بنعمة الإسلام، وميزنا عن سائر الأمم بحفظ السنة والقرآن، وتكفل بذلك حيث قال سبحانه لنا (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا له لحافظون) (١). فلا يزاد فيه ولا ينقص منه، ويدخل في ذلك – لازماً له – حفظ السنة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، فإنه لا يتم حفظه إلا بحفظها، إذ هي بيان لمجمله، وتقييد لمطلقه، وتخصيص لعامِّه، وغير ذلك من أنواع البيان الذي حوته أخبارها، وتضمنته آثارها، وهي التطبيق العملي للقرآن ودين الإسلام، الذي كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم، تتلقاها الأمة بالقبول والتسليم إلى قيام الساعة، ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث، وعنوانه: " الحديث المردود عند الإمام السخاوي ت ٩٠٢هـ "

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تبرز أهمية البحث وأسباب اختياره فيما يأتي:

أولًا: أهمية علم الحديث وشرفه كما نص على ذلك الأئمة الحفاظ.

ثانياً: مكانة الإمام السخاوي في هذا العلم فقد أثنى عليه كبار أئمة الحديث وحفاظه.

ثالثًا: الوقوف على حقيقة المصطلحات الحديثية التي يستخدمها الإمام السخاوي ومدلولاتها.

الدراسات السابقة:

لم يتعرض أحد من الباحثين– فيما أعلم– لدراسة الحديث المردود على وجه الخصوص عند الإمام السخاوي بالرد في كتابه المقاصد الحسنة، ولقد وقفت على بعض الدراسات عن الإمام السخاوي– رحمه الله تعالي– وجهوده في علم الحديث، وهي دراسات قيمه في بابها لكنها لا تتعارض مع دراستي بفضل الله تعالى– ومنها:

١- السخاوي وأثره في علم الحديث، رسالة ماجستير مقدمه من الباحث رزق عبد الحكيم عامر دار العلوم.

٢- كتاب الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه للشيخ بدر بن محمد العماش

٣- الحافظ السخاوي ومنهجه في كتابه (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث) لعبد السميع الأنيس، أطروحة جامعية مقدمة إلى جامعة بغداد سنة ١٤١٣.

(*) باحث ماجستير بقسم الدراسات الإسلامية- كلية الآداب جامعة الوادي الجديد

(١) ( ) الحجر: آية رقم ٩

منهج الدراسة:

ستركز هذه الدراسة – إن شاء الله – على المنهج الاستقرائي، وسيكون للمنهج الوصفي التحليلي وجودٌ إن شاء الله، وكذلك المنهج الاستنباطي.

إجراءات الدراسة:

١- استقراء تعريفات الإمام السخاوي للحديث المردود بأقسامه

٢- تقسيم الحديث المردود بحسب أقسامه.

٣- جمع تعريفات المحدثين للحديث المردود

خطة الدراسة: تضمنت الخطة، ثلاثة مباحث، ثم الخاتمة، ثم قائمة المصادر والمراجع

المبحث الأول: تعريف الإمام السخاوي للحديث المردود وأسباب رده:

المطلب الأول: التعريف بالحديث المردود:

التعريف بالحديث المردود عند الإمام السخاوي:

الحديث المردود من حيث الجملة، هو الحديث الضعيف، يقول الإمام السخاوي في كتابه فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: "أَمَّا الضَّعِيفُ فَهُوَ مَا لَمْ يَبْلُغْ مَرْتَبَةَ الْحَسَنِ وَلَوْ بِفَقْدِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، وَلَا احْتِيَاجَ لِضَمِّ الصَّحِيحِ إِلَيْهِ ; فَإِنَّهُ حَيْثُ قَصُرَ عَنِ الْحَسَنِ، كَانَ عَنِ الصَّحِيحِ أَقْصَرَ، وَلَوْ قُلْنَا بِتَبَايُنِهِمَا"[٢]

وقد عرَّفه ابن الصلاح في كتابه معرفة أنواع علوم الحديث بأنه: ""كُلُّ حَدِيثٍ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ صِفَاتُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَلَا صِفَاتُ الْحَدِيثِ الْحَسَنِ الْمَذْكُورَاتُ فِيمَا تَقَدَّمَ، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ..."[٣].

---

[٢] ( ) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي, شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ), المحقق: علي حسين علي, الناشر: مكتبة السنة – مصر, الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م, عدد الأجزاء:٤ (١٢٦\١)

[٣] ( ) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح, عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ), المحقق: نور الدين عتر, الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت, سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م, (٤١\١)

, وينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦,عدد الأجزاء: ١(١\ ٣٨)

, وينظر اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، (٤٤\١)

, وينظر: مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ)، المحقق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، عدد الأجزاء: ١ (٧٨\١)

, وينظر: التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، حسن بن محمد المشاط المالكي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، المحقق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م, عدد الأجزاء: ١ (١٦\١),

المطلب الثاني: الأسباب التي يرد بها الحديث: يقول صاحب كتاب تيسير مصطلح الحديث: "أما أسباب رد الحديث فكثيرة، لكنها ترجع في الجملة إلى أحد سببين رئيسين، هما: أ- سقط من الإسناد. ب- طعن في الراوي ... فالمراد بالسقط من الإسناد: "انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر، عمدا من بعض الرواة، أو عن غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من أثنائه، سقوطًا ظاهرًا أو خفيًا. وأنواع السقط: سقط ظاهر: وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر بأربعة أسماء، بحسب مكان السقط، أو عدد الرواة الذين أسقطوا وهذه الأسماء هي: المعلق والمرسل والمعضل والمنقطع". وسقط خفي: "وهذا لا يدركه إلا الأئمة الحُذَّاق المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد. وله تسميتان، وهما: المدلس والمرسل الخفي.
- والمراد بالطعن في الراوي: جرحه باللسان، والتكلم فيه من ناحية عدالته ودينه، أو من ناحية ضبطه وحفظه- وأسباب الطعن في الراوي: عشرة أسباب؛ منها متعلق بالعدالة، ومنها متعلق بالضبط". أما التي تتعلق بالطعن في العدالة فهي: الكذب، التهمة بالكذب، الفسق، البدعة، الجهالة ب- وأما التي تتعلق بالطعن في الضبط فهي: فحش الغلط، سوء الحفظ، الغفلة، كثرة الأوهام، مخالفة الثقات"[٤].

المبحث الثاني: الحديث المردود بحسب ما يرجع إلى عدم الاتصال، وتندرج تحته ألقاب للحديث الضعيف، هي: المعلق، المنقطع، المعضل، المرسل، المدلس وفيه مطالب:

المطلب الأول: الحديث المعلق: "الحَدِيث الْمُعَلق: وَهُوَ مَا يكون الْحَذف من مُبْتَدأ السَّنَد، ويعزى الحَدِيث إِلَى من فَوْقه، والْمُعَلق سَوَاء كَانَ السَّاقِط أَي الْمَحْذُوف وَاحِدًا أم أَكثر وَفِي نُسْخَة: أَو أَكثر أَي على التوالي، وَالْأَكْثَر أَعم من أَن يكون كل السَّنَد أَو بعضه، حَكَاهُ ابْن الصّلاح عَن بَعضهم، وَأقرهُ " انْتهى [٥].

المطلب الثاني: الحديث المنقطع عند الإمام السخاوي:

يقول السخاوي في فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: " وَسَمِّ أَيُّهَا الطَّالِبُ بِالْمُنْقَطَعِ عَلَى الْمَشْهُورِ الَّذِي سَقَطَ مِنْ رُوَاتِه قَبْلَ الصَّحَابِيِّ به أَيْ: بِسَنَدِه رَاوٍ فَقَطْ مِنْ أَيِّ مَوْضِعٍ كَانَ، وَلَا اخْتِصَاصَ لَهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَمَنْ وَافَقَهُ بِذَلِكَ، بَلْ سَمَّوْا مَا يَهِمُّ فِيهِ الرَّاوِي كَـ " عَنْ رَجُلٍ " مُنْقَطِعًا، كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا فِي الْمُرْسَلِ، " انْتَهَى[٦].

---

[٤] ( ) تيسير مصطلح الحديث (١\٧٧\٧٨\٨٢\٨٣\١١٠)
[٥] ( ) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر, المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ), المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم, الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت, الطبعة: بدون، بدون, عدد الصفحات: ٨١٦ (ص٣٩١) , وينظر علوم الحديث ومصطلحه - عرضٌ ودراسة, المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (ت ١٤٠٧هـ), الناشر: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان, الطبعة: الخامسة عشر، ١٩٨٤ م, عدد الصفحات: ٤٢٨ (١\٢٢٤)
[٦] ( ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ١٩٥\١٩٦\١٩٧\١٩٨) بتصرف.

المطلب الثالث: الحديث المعضل عند الإمام السخاوي:

يقول السخاوي: " وَالْمُعْضَلُ وَهُوَ بِفَتْحِ الْمُعْجَمَةِ مِنَ الرُّبَاعِيِّ الْمُتَعَدِّي، يُقَالُ: أَعْضَلَهُ فَهُوَ مُعْضَلٌ وَعَضِيلٌ، كَمَا سُمِعَ فِي " أَعْقَدْتُ الْعَسَلَ "، فَهُوَ عَقِيدٌ بِمَعْنَى مُعْقَد، وَأَعَلَّهُ الْمَرَضُ فَهُوَ عَلِيلٌ بِمَعْنَى مُعَلٍّ، وَفَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفْعَلٍ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْمُتَعَدِّي، وَالْعَضِيلُ: الْمُسْتَغْلَقُ الشَّدِيدُ".

وَهُوَ فِي الِاصْطِلَاحِ: "السَّاقِطُ مِنْهُ أَيْ: مِنْ إِسْنَادِهِ اثْنَانِ فَصَاعِدًا أَيْ: مَعَ التَّوَالِي، حَتَّى لَوْ سَقَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ مَوْضِعٍ كَانَ مُنْقَطِعًا، كَمَا سَلَفَ لَا مُعْضَلًا.

"وَمِنْهُ أَيْ: وَمِنَ الْمُعْضَلِ قِسْمٌ ثَانٍ: وَهُوَ حَذْفُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالصَّحَابِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعًا، وَوَقْفُ مَتْنِهِ عَلَى مَنْ تَبِعَا أَيْ: عَلَى التَّابِعِيِّ..."[٧].

المطلب الرابع: الحديث المدلس عند الإمام السخاوي:

يقول الإمام السخاوي: التَّدْلِيسُ "... وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الدَّلَسِ بِالتَّحْرِيكِ، وَهُوَ اخْتِلَاطُ الظَّلَامِ، كَأَنَّهُ لِتَغْطِيَتِهِ عَلَى الْوَاقِفِ عَلَيْهِ أَظْلَمَ أَمْرُهُ". تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ وَأَنْوَاعُهُ: "تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ وَهُوَ قِسْمَانِ: "أَوَّلُهُمَا أَنْوَاعٌ كَمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَدَّثَهُ مِنَ الثِّقَاتِ لِصِغَرِهِ، أَوِ الضُّعَفَاءِ إِمَّا مُطْلَقًا، أَوْ عِنْدَ مَنْ عَدَاهُ، أَيْ: غَيْرِهِ، وَيَرْتَقِي لِشَيْخِ شَيْخِهِ فَمَنْ فَوْقَهُ مِمَّنْ عُرِفَ لَهُ مِنْهُ سَمَاعٌ...".

حُكْمُ التَّدْلِيسِ: فَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ لَا يَرَوْنَ بِالتَّدْلِيسِ بَأْسًا، يَعْنِي وَهُمُ الْفَاعِلُونَ لَهُ أَوْ مُعْظَمُهُمْ، وَذَمَّهُ أَيْ: أَصْلَ التَّدْلِيسِ لَا خُصُوصَ هَذَا الْقِسْمِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ ذُو الرُّسُوخِ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ ; بِحَيْثُ لُقِّبَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، فَرَوَى الشَّافِعِيُّ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: التَّدْلِيسُ أَخُو الْكَذِبِ، وَقَالَ غُنْدَرٌ عَنْهُ: إِنَّهُ أَشَدُّ مِنَ الزِّنَا ; وَلَأَنْ أَسْقُطَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُدَلِّسَ... وَثَانِي قِسْمَيْهِ التَّدْلِيسُ لِلشُّيُوخِ: وَهُوَ أَنْ يَصِفَ الْمُدَلِّسُ الشَّيْخَ الَّذِي سَمِعَ ذَاكَ مِنْهُ بِمَا لَا يُعْرَفُ

تَدْلِيسُ الْمَتْنِ وَالْبَلَدِ: "ثُمَّ إِنَّ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ تَدْلِيسُ الْإِسْنَادِ، وَأَمَّا تَدْلِيسُ الْمَتْنِ فَلَمْ يَذْكُرُوهُ، وَهُوَ الْمُدْرَجُ، وَتَعَمُّدُهُ حَرَامٌ، وَلَهُمْ أَيْضًا تَدْلِيسُ الْبَلَدِ "[٨]

المطلب الخامس: الحديث المرسل عند الإمام السخاوي وغيره من المحدثين.

- يقول صاحب كتاب فتح المغيث بشرح ألفية الحديث:

مَعْنَى الْمُرْسَلِ لُغَةً: "وَجَمْعُهُ " مَرَاسِيلُ " بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَحَذْفِهَا أَيْضًا، وَأَصْلُهُ كَمَا هُوَ حَاصِلُ كَلَامِ الْعَلَائِيِّ: مَأْخُوذٌ مِنَ الْإِطْلَاقِ، وَعَدَمِ الْمَنْعِ ; كَقَوْلِهِ تَعَالَى: إِنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ

[٧]( ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٠٢-١٩٨) بتصرف., وينظر مشيخة القزويني (ص١٠١)

[٨]() فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٤٣-٢٢١) بتصرف, وينظر شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ), المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم, الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت, الطبعة: بدون، بدون (٤١٩, وينظر منهج النقد في علوم الحديث (ص ١٣٨\١٣٩), وينظر تحرير علوم الحديث (٢\من٩٥٢الي٩٩٥)

[مَرْيَمَ: ٨٣] ; فَكَأَنَّ الْمُرْسِلَ أَطْلَقَ الْإِسْنَادَ، وَلَمْ يُقَيِّدْهُ بِرَاوٍ مَعْرُوفٍ، أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَاقَةٌ مِرْسَالٌ، أَيْ: سَرِيعَةُ السَّيْرِ ; كَأَنَّ الْمُرْسِلَ أَسْرَعَ فِيهِ عَجِلًا، فَحَذَفَ بَعْضَ إِسْنَادِهِ".

مَعْنَى الْمُرْسَلِ اصْطِلَاحًا: "وَأَمَّا فِي الِاصْطِلَاحِ فَـ مَرْفُوعُ أَيْ: مُضَافٌ تَابِعٍ مِنَ التَّابِعِينَ إِلَى النَّبِيِّ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِالتَّصْرِيحِ أَوِ الْكِنَايَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْمُحَدِّثِينَ, وَخَرَجَ بِقَيْدِ التَّابِعِيِّ مُرْسَلُ الصَّحَابِيِّ ; كَبِيرًا كَانَ أَوْ صَغِيرًا وَقَيَّدْهُ بِـ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَرْفُوعَ صَغِيرِ التَّابِعِينَ إِنَّمَا يُسَمَّى مُنْقَطِعًا" وَالِاحْتِجَاجِ بِالْمُرْسَلِ فِيهِ خِلَافُ فِي الِاحْتِجَاجِ بِالْمُرْسَلِ... انْتَهَى"[٩].

المبحث الثالث: الحديث المردود بسبب ما يرجع إلى الجرح في الراوي:

وتندرج تحته عدة ألقاب، هي: المجهول، المقلوب، المدرج، الشاذ، المعلل، المضطرب، المنكر، الموضوع وفيه مطالب.

المطلب الأول: الحديث الذي وقع فيه جهالة في الراوي عند الإمام السخاوي:

يقول الإمام السخاوي: "وَاخْتَلَفُوا أَيِ: الْعُلَمَاءُ هَلْ يُقْبَلُ الرَّاوِي الْمَجْهُولُ مَعَ كَوْنِهِ مُسَمًّى وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ مِنَ الْأَقْسَامِ: القسم الْأَوَّلُ: مَجْهُولُ عَيْنٍ، وَهُوَ كَمَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ: مَنْ لَهُ رَاوٍ وَاحِدٌ فَقَطْ وَلَكِنْ قَدْ رَدَّهُ أَيْ: مَجْهُولَ الْعَيْنِ الْأَكْثَرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ مُطْلَقًا. وَعِبَارَةُ الْخَطِيبِ: " أَقَلُّ مَا يَرْتَفِعُ بِهِ الْجَهَالَةُ ; أَيِ: الْعَيْنِيَّةُ عَنِ الرَّاوِي، أَنْ يَرْوِيَ عَنْهُ اثْنَانِ فَصَاعِدًا مِنَ الْمَشْهُورِينَ بِالْعِلْمِ "، بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ كَثِيرٍ الِاتِّفَاقُ عَلَيْهِ، حَيْثُ قَالَ: " الْمُبْهَمُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ، أَوْ مَنْ سُمِّيَ وَلَا تُعْرَفُ عَيْنُهُ، لَا يُقْبَلُ رِوَايَتُهُ أَحَدٌ عَلِمْنَاهُ..."

– الْقِسْمُ الثَّانِي الْوَسَطُ: مَجْهُولُ حَالٍ بَاطِنٍ وَحَالٍ ظَاهِرٍ مِنَ الْعَدَالَةِ وَضِدِّهَا، مَعَ عِرْفَانِ عَيْنِهِ بِرِوَايَةِ عَدْلَيْنِ عَنْهُ وَحُكْمُهُ الرَّدُّ وَعَدَمُ الْقَبُولِ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْأَئِمَّةِ. وَعَزَاهُ ابْنُ الْمَوَّاقِ لِلْمُحَقِّقِينَ، وَمِنْهُمْ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ..."وَأَمَّا الْمَجَاهِيلُ الَّذِينَ لَمْ يَرْوِ عَنْهُمْ إِلَّا الضُّعَفَاءُ فَهُمْ مَتْرُوكُونَ، كَمَا قَالَ ابْنُ حِبَّانَ، عَلَى الْأَحْوَالِ كُلِّهَا". وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ الْمَجْهُولُ لِلْعَدَالَةِ أَيْ: "مَجْهُولُ الْعَدَالَةِ فِي بَاطِنٍ فَقَطْ مَعَ كَوْنِهِ عَدْلًا فِي الظَّاهِرِ فَهَذَا قَدْ رَأَى لَهُ حُجِّيَّةً أَيِ احْتِجَاجًا بِهِ فِي الْحُكْمِ بَعْضُ مَنْ مَنَعَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْقِسْمَيْنِ مِنْهُمُ الْفَقِيهُ سُلَيْمٌ بِضَمِّ أَوَّلِهِ مُصَغَّرًا، ابْنُ أَيُّوبَ الرَّازِيُّ, وَزَادَ فَقَطَعْ أَيْ جَزَمَ بِهِ لِأَنَّ الْأَخْبَارَ تُبْنَى عَلَى حُسْنِ الظَّنِّ بِالرَّاوِي، وَأَيْضًا فَلِتَعَسُّرِ الْخِبْرَةِ الْبَاطِنَةِ عَلَى النَّاقِدِ الْحَامِلِ لَهُمْ عَلَى هَذَا الْمَسْلَكِ غَلَبَةُ الْعَدَالَةِ عَلَى النَّاسِ فِي تِلْكَ الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ.

[٩] ( ) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي (١\١٦٨\١٦٩\١٧٥\١٨٣\١٨٩\١٩٢) بتصرف, وينظر معرفة علوم الحديث (ص ٢٥), وينظر معرفة أنواع علم الحديث (ص ١٢٦-١٣٢)، وينظر توجيه النظر إلى أصول الأثر (١\٣٩٩\٤٠٠)، وبنظر تيسير مصطلح الحديث (٨٧ - ٩١)/وبنظر تحرير علوم الحديث (٢\٩٢٧-٩٢٣).

قَالَ: وَقَدْ تَرَدَّدَ الْمُحَدِّثُونَ فِي قَبُولِ رِوَايَتِه، وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ الْمُعْتَبَرُونَ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ أَنَّهَا لَا تُقْبَلُ، قَالَ: وَهُوَ الْمَقْطُوعُ بِهِ عِنْدَنَا...."انْتَهَى[١٠].

المطلب الثاني: الحديث المقلوب عند الإمام السخاوي:

يقول السخاوي: "وَحَقِيقَةُ الْقَلْبِ تَغْيِيرُ مَنْ يُعْرَفُ بِرِوَايَةِ مَا بِغَيْرِهِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا، وَمُنَاسَبَتُهُ لِمَا قَبْلَهُ وَاضِحَةٌ ; لِتَقْسِيمِ كُلٍّ مِنْهُمَا إِلَى سَنَدٍ وَمَتْنٍ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَذَا التَّقْسِيمِ فِي الْمَوْضُوعِ بِخُصُوصِه، وَأَيْضًا فَقَدْ قَدَّمْنَا فِيهِ أَنَّ مِنَ الْوَضَّاعِينَ مَنْ يَحْمِلُهُ الشَّرَهُ وَمَحَبَّةُ الظُّهُورِ لِأَنْ يَقْلِبَ سَنَدًا ضَعِيفًا بِصَحِيحٍ، ثُمَّ تَارَةً يَقْلِبُ جَمِيعَ السَّنَدِ، وَتَارَةً بَعْضَهُ.

وَقَدْ لَا يَكُونُ فِي الصُّورَتَيْنِ الْمُزَالُ ضَعِيفًا، بَلْ صَحِيحًا بِصَحِيحٍ، وَلَا شَكَّ فِي صِحَّةِ تَسْمِيَةِ هَذَا كُلِّهِ وَضْعًا وَقَلْبًا، وَلِذَا عَدَّ الشَّارِحُ الْمُغْرِبَ فِي أَصْنَافِ الْوَضَّاعِينَ وَإِنْ شُوحِحَ فِيهِ، وَلَكِنْ قَدْ جَزَمَ شَيْخُنَا بِأَنَّ الْإِغْرَابَ مِنْ أَقْسَامِ الْوَضْعِ, وَقَسَّمُوا أَيْ أَهْلُ الْحَدِيثِ الْمَقْلُوبَ السَّنَدِيَّ خَاصَّةً لِكَوْنِهِ الْأَكْثَرَ، كَاقْتِصَارِهِمْ فِي الْمَوْضُوعِ عَلَى الْمَتْنِيِّ ; لِكَوْنِهِ الْأَهَمَّ قِسْمَيْنِ: عَمْدًا وَسَهْوًا..." [١١].

المطلب الثالث: الحديث الشاذ عند الإمام السخاوي:

يقول الإمام السخاوي: "وَالشَّاذُّ لُغَةً: "الْمُنْفَرِدُ عَنِ الْجُمْهُورِ، يُقَالُ: شَذَّ يَشُذُّ بِضَمِّ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ وَكَسْرِهَا شُذُوذًا إِذَا انْفَرَدَ، (وَذُو الشُّذُوذِ) يَعْنِي الشَّاذَّ.

اصْطِلَاحًا: مَا يُخَالِفُ الرَّاوِي الثِّقَةُ فِيهِ بِالزِّيَادَةِ أَوِ النَّقْصِ فِي السَّنَدِ أَوْ فِي الْمَتْنِ الْمَلَا بِالْهَمْزِ وَسُهِّلَ تَخْفِيفًا، أَيِ الْجَمَاعَةَ الثِّقَاتِ مِنَ النَّاسِ ; بِحَيْثُ لَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا.

---

[١٠] ( ) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٢/ ٤٦ - ٦١) بتصرف.
, وينظر أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (ص١٠٠\١٠١)، وينظر الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، المؤلف: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: دار الأندلس الخضراء، (ص من٣٢٣ الي ص ٣٢٩)، وينظر تحرير علوم الحديث (١\٤٨٥-٤٩٠)
وينظر البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، المؤلف: الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمَغربي (ت ١١١٩ هـ) المحقق: علي بن عبد الله الزبن، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى (١\٤٢)، وينظر مقدمة في أصول الحديث، المؤلف: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (ت ١٠٥٢هـ) المحقق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م (٦٥\٦٦)

[١١] ( ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٣٤٧-٣٣٥) بتصرف.
, وينظر النكت الوفية بما في شرح الألفية، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م (١\٥٨٠ -٥٨٥)، وينظر قفو الأثر في صفوة علوم الأثر,المؤلف:محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (ت٩٧١هـ), المحقق: عبد الفتاح أبوغدة, الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب, الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ(ص ٧٦)
, وينظر اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م ص (٢\٩١-٨٦), وينظر مشيخة القزويني (ص ١١١), وينظر الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ص(٢٠٦-٢٠٣)
, وينظر الكواكب الدرّية على المنظومة البيقونية (١٠١\ الى ١٠٤\)، وينظر تيسير مصطلح الحديث (ص ١٣٤-١٣٧)، وينظر منهج النقد في علوم الحديث (ص ٤٣٥-٤٣٨)، وينظر تحرير علوم الحديث (٢\١٠٠٤- ١٠٠٨)

فَالشَّافعيُّ بهذَا التَّعْرِيف حقَّقَهُ، وكَذَا حكَاهُ أَبُو يعْلَى الْخَلِيلِيُّ عَنْ جمَاعَة منْ أَهْل الْحجَاز وَغَيْره عَن الْمُحَقِّقِينَ ; لأَنَّ الْعَدَدَ الْكَثِيرَ أَوْلَى بِالْحِفْظِ منَ الْوَاحِد، وهُوَ مُشْعِرٌ بِأَنَّ مُخَالَفَتَهُ للْوَاحد الْأَحْفَظ كَافِيَةٌ فِي الشُّذُوذ، وفِي كَلَام ابْن الصَّلَاح مَا يُشِيرُ إِلَيْه ; حَيْثُ قَالَ: (فَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا لِمَا رَوَاهُ مَنْ هُوَ أَوْلَى منْهُ بِالْحِفْظ لِذَلِكَ وَأَضْبَطُ، كَانَ مَا انْفَرَدَ به شَاذًّا مَرْدُودًا)

ولِذَا قَالَ شَيْخُنَا: "فَإِنْ خُولِفَ – أَيِ: الرَّاوِي – بِأَرْجَحَ منْهُ لمَزِيد ضَبْط أَوْ كَثْرَة عَدَد أَوْ غَيْر ذَلِكَ منْ وُجُوه التَّرْجِيحَات – فَالرَّاجِحُ يُقَالُ لَهُ: الْمَحْفُوظُ، ومُقَابِلُهُ وَهُوَ الْمَرْجُوحُ، يُقَالُ لَهُ: الشَّاذُّ", وحِينَئِذٍ فَالشَّاذُّ الْمَرْدُودُ – كَمَا قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ – قِسْمَانِ: أَحَدُهُمَا: الْحَدِيثُ الْفَرْدُ الْمُخَالِفُ، وَهُوَ الَّذِي عَرَّفَهُ الشَّافعيُّ, وثَانِيهِمَا: الْفَرْدُ الَّذِي لَيْسَ فِي رَاوِيهِ منَ الثِّقَة والضَّبْطِ مَا يَقَعُ جَابِرًا لِمَا يُوجِبُ التَّفَرُّدَ وَالشُّذُوذَ منَ النَّكَارَة وَالضَّعْف..." انْتَهَى(١٢).

المطلب الرابع: الحديث المعَلَّل عند الإمام السخاوي:

يقول السخاوي: "وَسَمِّ أَيُّهَا الطَّالِبُ مَا هُوَ منَ الْحَدِيث بِعِلَّةٍ أَيْ خَفِيَّةٍ منْ عِلَله الْآتِيَة فِي سَنَده أَوْ مَتْنه مَشْمُولٌ مُعَلَّلًا كَمَا قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ولَا تَقُلْ فيه هُوَ مَعْلُولٌ، وإِنْ وَقَعَ فِي كَلَام الْبُخَارِيِّ والتِّرْمِذِيِّ وخَلْقٍ منْ أَئِمَّة الْحَدِيث قَدِيمًا وحَدِيثًا، وكَذَا الْأُصُولِيُّونَ فِي بَاب الْقِيَاس ;..." التَّعْرِيفُ بِالْعِلَّةِ الْخَفِيَّة: "وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَاب بِنَقْلِ الْهَمْزَة، جَمْعُ سَبَب" وَهُوَ لُغَةً: مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَيْرِه، واصْطِلَاحًا: مَا يَلْزَمُ منْ وُجُوده الْوُجُودُ ومنْ عَدَمه الْعَدَمُ،

عِلَّةُ السَّنَد: "وَهِيَ أَيِ الْعِلَّةُ الْخَفِيَّةُ تَجِيءُ غَالِبًا فِي السَّنَد أَيْ وَقَلِيلًا فِي الْمَتْن، فَالَّتِي فِي السَّنَد تَقْدَحُ فِي قَبُولِ الْمَتْنِ بِقَطْعِ مُسْنِدٍ مُتَّصِلٍ أَوْ بِـــ وَقْف مَرْفُوعٍ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ، عِلَّةُ الْمَتْنِ وَأَمْثِلَتُهَا: "وَعِلَّةُ الْمَتْنِ الْقَادِحَةُ فِيهِ كَـــ حَدِيثِ نَفْيِ قِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ فِي الصَّلَاةِ الْمَرْوِيِّ عَنْ أَنَسٍ ...".(١٣)

المطلب الخامس: الحديث المدرج عند الإمام السخاوي:

يقول السخاوي: "لَمَّا انْتَهَى مِمَّا هُوَ قَسِيمُ الْمُعَلِّ منْ حَيْثِيَّةِ التَّرْجِيحِ وَالتَّسَاوِي كَمَا قَدَّمْتُ، وَكَانَ مِمَّا يُعَلُّ بِهِ إِدْخَالُ مَتْنٍ ونَحْوِه فِي مَتْنٍ، نَاسَبَ الْإِرْدَافَ بِذَلِكَ الْمُدْرَجُ ويَقَعُ فِي السَّنَد وَالْمَتْنِ، ولِكُلٍّ مِنْهَا أَقْسَامٌ اقْتَصَرَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي الْمَتْنِ عَلَى أَحَدِهَا، هُوَ الْقَوْلُ الْمُلْحَقُ آخِرَ الْخَبَرْ الْمَرْفُوعِ

١٢( ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث ص(١/ ٢٤٤\ - \٢٤٩) بتصرف, وينظر معرفة أنواع علم الحديث(ص١٦٣-١٦٨) / وينظر مشيخة القزويني(ص ١٠٤), وينظر الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى, المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي(ت ٨٠٢هـ), المحقق: صلاح فتحي هلل, الناشر: مكتبة الرشد, الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م ص(١\١٣٦), وينظر شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي) (١\٢٥٠-٢٤٦), وينظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح(ص ١٠٠- ١٠٤), وينظر النكت على كتاب ابن الصلاح(٢\٦٧٣-٦٥٢)

١٣( ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٧٣ - ٢٨٩) بتصرف, وينظر معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح(ص ٨٩ - ٩٣), وينظر إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق - صلى الله عليه وسلم -, المؤلف: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ), تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي, أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة, الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية, الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م(١\٢٣٤- ٢٤٨), وينظر شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر (ص ٤٥٨ – ٤٦١)

مِنْ قَوْلِ رَاوٍ مَا مِنْ رُوَاتِه، إِمَّا الصَّحَابِيُّ أَوِ التَّابِعِيُّ أَوْ مَنْ بَعْدَهُ بِلَا فَصْلٍ ظَهَرَ بَيْنَ هَذَا الْمُلْحَقِ بِعَزْوِهِ لِقَائِلِه، وَبَيْنَ كَلَامِ النُّبُوَّةِ ; بِحَيْثُ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْجَمِيعَ مَرْفُوعٌ, وَمِنْ مُدْرَجِ الْمَتْنِ: أَنْ يَشْتَرِكَ جَمَاعَةٌ عَنْ شَيْخٍ فِي رِوَايَةٍ، وَيَكُونَ لِأَحَدِهِمْ زِيَادَةٌ يَخْتَصُّ بِهَا، فَيَرْوِيهِ عَنْهُمْ رَاوٍ بِالزِّيَادَةِ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ، مُدْرَجُ السَّنَدِ وَأَمْثِلَتُهُ: وَمِنْهُ أَيِ الْمُدْرَجِ – وَهُوَ الْأَوَّلُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ذَكَرَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ فِي السَّنَدِ – جَمْعُ مَا أَتَى كُلُّ طَرَفٍ مِنْهُ عَنْ رَاوِيهِ بِإِسْنَادٍ غَيْرِ إِسْنَادِ الطَّرَفِ الْآخَرِ بِوَاحِدٍ سَلَفَ مِنَ السَّنَدَيْنِ, وَمِنْهُ وَهُوَ ثَانِي الثَّلَاثَةِ: أَنْ يُدْرَجَ مِنَ الرَّاوِي بَعْضُ حَدِيثٍ مُسْنَدٍ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَهُمَا عِنْدَ رَاوٍ وَاحِدٍ أَيْضًا، لَكِنْ مَعَ اخْتِلَافِ السَّنَدِ جَمِيعُهُ فِيهِمَا.

وَمِنْهُ وَهُوَ ثَالِثُ الثَّلَاثَةِ: مَتْنٌ أَيْ حَدِيثٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الرُّوَاةِ وَرَدَ وَبَعْضُهُمْ أَيْ: وَالْحَالُ أَنَّ بَعْضَهُمْ خَالَفَ بَعْضًا بِالزِّيَادَةِ أَوِ النَّقْصِ فِي السَّنَدِ فَيَجْمَعُ بَعْضُ الرُّوَاةِ الْكُلَّ بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ ذُكِرَ مِنْ غَيْرِ بَيَانِ الِاخْتِلَافِ، بَلْ يُدْرِجُ رِوَايَتَهُمْ عَلَى الِاتِّفَاقِ،

وَمِنْ أَقْسَامِ مُدْرَجِ الْإِسْنَادِ: أَيْضًا وَهُوَ رَابِعٌ أَوْ خَامِسٌ أَلَّا يَذْكُرَ الْمُحَدِّثُ مَتْنَ الْحَدِيثِ، بَلْ يَسُوقَ إِسْنَادَهُ فَقَطْ، ثُمَّ يَقْطَعَهُ قَاطِعٌ فَيَذْكُرُ كَلَامًا فَيَظُنُّ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْكَلَامَ هُوَ مَتْنُ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ"[١٤].

المطلب السادس: الحديث المضطرب عند الإمام السخاوي:

يقول السخاوي: "التَّعْرِيفُ بِالْحَدِيثِ الْمُضْطَرِبِ: لَمَّا انْتَهَى مِنَ الْمُعَلِّ الَّذِي شَرْطُهُ تَرْجِيحُ جَانِبِ الْعِلَّةِ، نَاسَبَ إِرْدَافَهُ بِمَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ تَرْجِيحُ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ بِكَسْرِ الرَّاءِ، اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ اضْطَرَبَ مَا قَدْ وَرَدَا حَالَ كَوْنِهِ مُخْتَلِفًا مِنْ رَاوٍ وَاحِدٍ بِأَنْ رَوَاهُ مَرَّةً عَلَى وَجْهٍ، وَأُخْرَى عَلَى آخَرَ مُخَالِفٍ لَهُ فَأَزْيَدَا بِأَنْ يَضْطَرِبَ فِيهِ كَذَلِكَ رَاوِيَانِ فَأَكْثَرُ.

فِي لَفْظِ مَتْنٍ أَوْ فِي صُورَةِ سَنَدٍ رُوَاتُهُ ثِقَاتٌ، إِمَّا بِاخْتِلَافٍ فِي وَصْلٍ وَإِرْسَالٍ، أَوْ فِي إِثْبَاتِ رَاوٍ وَحَذْفِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، وَرُبَّمَا يَكُونُ فِي السَّنَدِ وَالْمَتْنِ مَعًا..."[١٥].

المطلب السابع: الحديث المنكر عند الإمام السخاوي:

يقول السخاوي: "الحديث المنكر تَعْرِيفُ الْمُنْكَرِ وَأَنْوَاعُهُ: "وَالْمُنْكَرُ الْحَدِيثُ الْفَرْدُ وَهُوَ الَّذِي لَا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ رَاوِيهِ، فَلَا مُتَابِعَ لَهُ فِيهِ، بَلْ وَلَا شَاهِدَ، كَذَا الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيُّ أَطْلَقَ، وَالصَّوَابُ فِي التَّخْرِيجِ يَعْنِي الْمَرْوِيَّ كَذَلِكَ إِجْرَاءُ تَفْصِيلٍ لَدَى أَيْ عِنْدَ الشُّذُوذِ مَرَّ بِحَيْثُ يَكُونُ أَيْضًا عَلَى قِسْمَيْنِ, فَهُوَ أَيِ الْمُنْكَرُ بِمَعْنَاهُ أَيِ الشَّاذِّ كَذَا الشَّيْخُ ابْنُ الصَّلَاحِ ذَكَرَ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا جَمْعُ الذَّهَبِيِّ بَيْنَهُمَا فِي حُكْمِهِ عَلَى بَعْضِ الْأَحَادِيثِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ

[١٤] ( ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (١/ ٢٩٦ - ٣٠٨) بتصرف.
, وينظر الفصل للوصل المدرج في النقل، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م (١\٢٢ - ٣٥)
[١٥] ( ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٢٩٠) بتصرف.

يَكُونَ لِعَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَيَحْتَمِلُ غَيْرَهُ، وَقَدْ حَقَّقَ شَيْخُنَا التَّمْيِيزَ بِجِهَةِ اخْتِلَافِهِمَا فِي مَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، فَالصَّدُوقُ إِذَا تَفَرَّدَ بِمَا لَا مُتَابِعَ لَهُ فِيهِ وَلَا شَاهِدَ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الضَّبْطِ مَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَقْبُولِ، فَهَذَا أَحَدُ قِسْمَيِ الشَّاذِّ"[١٦].

المطلب الثامن: الحديث الموضوع عند الإمام السخاوي:

يقول السخاوي: "مَعْنَى الْمَوْضُوعِ لُغَةً : "وَهُوَ كَمَا قَالَهُ ابْنُ دِحْيَةَ -: الْمُلْصَقُ، يُقَالُ: وَضَعَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ كَذَا، أَيْ: أَلْصَقَهُ بِهِ، وَهُوَ أَيْضًا الْحَطُّ وَالْإِسْقَاطُ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَلْيَقُ بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ ; كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا, وَاصْطِلَاحًا: الْكَذِبُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - الْمُخْتَلَقُ بِفَتْحِ اللَّامِ، الَّذِي لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ بِوَجْهٍ، الْمَصْنُوعُ مِنْ وَاضِعِهِ، وَجِيءَ فِي تَعْرِيفِهِ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ الْمُتَقَارِبَةِ لِلتَّأْكِيدِ فِي التَّنْفِيرِ مِنْهُ، وَالْأَوَّلُ مِنْهَا مِنَ الزَّوَائِدِ..., وَلَمْ يَنْفَرِدِ ابْنُ الصَّلَاحِ بِكَوْنِهِ شَرَّ الضَّعِيفِ، بَلْ سَبَقَهُ لِذَلِكَ الْخَطَّابِيُّ، وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ ابْنِ الصَّلَاحِ أَيْضًا فِي أَوَّلِ الضَّعِيفِ: مَا عَدِمَ صِفَاتِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ هُوَ الْقِسْمُ الْآخَرُ الْأَرْذَلُ ; لِحَمْلِ ذَاكَ عَلَى مُطْلَقِ الْوَاهِي الَّذِي هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْمَوْضُوعِ وَغَيْرِهِ، كَمَا قِيلَ: أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ الصَّلَاةُ، مَعَ تَفَاوُتِ مَرَاتِبِهَا..."[١٧]

الخاتمة

وفي ختام البحث فإن الإمام السخاوي قد ذكر حدود الحديث المردود، سواء كان بسبب سقط في الإسناد، أو بسبب طعن في الراوي، ومن النتائج ما يأتي:

١ – ذكر السخاوي تعريفات للحديث المردود بأنواعه.

٢ – العلة قد تكون في السند وقد تكون في المتن

٣ – الاضطراب قد يكون في السند أو المتن

٤ – الإدراج قد يكون في الإسناد وقد يكون في المتن

٥ – الشذوذ في الحديث قد يكون في الإسناد أو في المتن

٦ – أنكر السخاوي وصف الحديث المعلَّل ب "المعلول".

---

[١٦] ( ) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (١/ ٢٤٩- ٢٥٠) , وينظر «مشيخة القزويني» (ص١١٣) , وينظر "لشذا الفياح من علوم ابن الصلاح» (١/ ٢٢٩)، وينظر «اليواقيت والدرر شرح نخبة الفكر» (٢/ ٦٢)، وينظر «التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث» (ص١١٣- ١١٤)

[١٧] ( ) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١/ ٣١١-٣١٠-٣٠٩) بتصرف. , وينظر مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث - ت عتر (ص٩٨), وينظر «مشيخة القزويني» (ص١١٣), وينظر الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى (١/ ٢٢٣), وينظر التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح (ص ١٣٠), وينظر توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٥٣/٢)

فهرس المصادر والمراجع

١- فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٢- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (المتوفى: ٧٣٣هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ه.

٤- اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

٥- مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ)، المحقق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٦- التقريرات السنية شرح المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث، حسن بن محمد المشاط المالكي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، المحقق: فواز أحمد زمرلي، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٧- تيسير مصطلح الحديث، المؤلف: أبو حفص محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة: الطبعة العاشرة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٨- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت، الطبعة: بدون.

٩- علوم الحديث ومصطلحه – عرضٌ ودراسة، المؤلف: د. صبحي إبراهيم الصالح (ت ١٤٠٧هـ)، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، الطبعة: الخامسة عشر، ١٩٨٤م.

١٠- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت، الطبعة: بدون.

١١- الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، المؤلف: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: دار الأندلس الخضراء.

١٢- البدرُ التمام شرح بلوغ المرام، المؤلف: الحسين بن محمد بن سعيد اللاعيّ، المعروف بالمَغرِبي (ت ١١١٩ هـ) المحقق: علي بن عبد الله الزبن، الناشر: دار هجر، الطبعة: الأولى (٤٢١١

١٣- مقدمة في أصول الحديث، المؤلف: عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (ت ١٠٥٢هـ) المحقق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٤- النكت الوفية بما في شرح الألفية، المؤلف: برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، الناشر: مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.

١٥- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، المؤلف: محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (ت٩٧١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨ه.

١٦- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩م.

١٧- الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

١٨- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق – صلى الله عليه وسلم -, المؤلف: محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة الإيمان، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧.

١٩- الفصل للوصل المدرج في النقل، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) المحقق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.